جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

قضايا التركيب والبنية للأمر في شعر علي بن المقرّب العيوني

إعداد

منال بنت عبد اللّه الهزاع

جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن - كلية الآداب

العدد الثالث والعشرون

للعام ١٤٤١هـ / ٢٠١٩م

الجزء التاسع

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٩م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص

قضايا التركيب والبنية للأمر في شعر علي بن المقرّب العيوني

ومن أهم الأهداف التي سعى البحث إلى تحقيقها :

- تحديد مفهوم الأمر عند اللغويين والبلاغيين والنحويين.
- حصر صيغ الأمر في شعر علي بن المقرب العيوني.
- استجلاء القضايا البنيوية والتركيبية التي تحتويها جملة الأمر في شعر ابن المقرب العيوني

وقد اقتضى موضوع البحث أن يكون المنهج وصفيًا تحليليًا. وأن يقسم إلي ثلاثة مباحث يسبقهما مقدمة ويتلوهما نتائج وخاتمة؛ جاءت على هذا النحو:

- مفهوم الأمر
- صيغ الأمر في شعر علي بن المقرب العيوني.
- قضايا التركيب والبنية في جملة الأمر في شعر ابن المقرب العيوني.

كلمات مفتاحية: قضايا التركيب ، قضايا البنية ، بنية الأمر ، شعر علي بن المقرّب العيوني ، ابن المقرب ، العيوني ، الشعر ، الشاعر .

إعداد

منال بنت عبد الله الهزاع

جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن - كلية الآداب

Email: MAbdall99@yahoo.com

Summary

Installation and structure issues of the matter in the poetry of Ali ibn al-Muqrab al-Ayuni

Among the most important goals that the research sought to achieve:

Defining the concept of the matter among linguists, rhetoric, and grammatical.

Restricting the formulas of the matter to the poetry of Ali bin al-Muqrab Al-Ayouni.

-Exploring the structural and structural issues contained in the sentence in the poetry of Ibn al-Muqarrab al-Ayouni

The research topic required that the curriculum be descriptive and analytical. And that it is divided into three sections, preceded by an introduction and followed by results and a conclusion. It came as follows:

Understand the matter

-The matter was formulated in the poetry of Ali bin al-Muqrab al-Ayouni.

-Installation and structure issues in the matter of matter in the poetry of Ibn al-Muqarrab al-Ayouni.

Key words : installation issues, structure issues, command structure, Ali bin al-Muqrab al-Aywani's poetry, Ibn al-Muqarrab, al-Ayuni, poetry, and the poet.

Preparation

Manal bint Abdullah Al-Hazza

Princess Nourah bint Abdul Rahman University - College of Arts

Email: MAbdall99@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ لله الذي يأمرنا فنمتثل ويدعونا فنجيب، ونسأله سؤال المتذلل فيهب ويعطي، الحمد لله حمد الشاكرين، والصلاة والسلام على النبي الذي جاء بالدعوة الإلهية فامتثلنا وأطعنا، وبعد.

فإن العلمَ الذي به تثبت المعارف، وتتبصّر العقول، هو كلام الله الموحى منه سبحانه إلى أنبيائه. وقد اختتم دينه بالقرآن، تلك المعجزة الخالدة، فأوحى به إلى نبيه محمدٍ صلى الله عليه وسلم، فجاء الوحي مستفتحًا بالكلمة (اقرأ) في الآية: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾[العلق:١]، وهو أمرٌ صريحٌ، وعليه فقد ارتبط الأمر بكلام الله، وكان مدار الكلام الإلهي؛ لأنه يؤسس لتثبيت الحقّ في الشريعة بتكوينها وتكليفها. وفي المعجز من الله بلاغة، وحكمة وقيمة؛ فقد جاء هذا الوحي بشريعة كاملة قائمة على الأوامر والنواهي، فحمل كتاب الله صيغًا كثيرة من الأمر. وإذا كان القرآن هو سلطان النصوص العربية بأكملها، والبالغ التمام في الإحكام، والنصّ الذي لا يعقبه نصّ، جاء افتتاحه بصيغة الأمر؛ فقد شاع استخدام الأمر في عموم الكلام العربي وفي نصوصه المختلفة شيوعًا تضطّره الحاجة والرغبة في الإيصال المباشر والإيضاح التامّ.

وضروب الكلام التي يعبر بها عن الأفكار والمشاعر وسائر ضروب الحياة لا تتعدّى أسلوبي الخبر والإنشاء. ويؤكّد السكاكي ذلك في قوله:

(كلام العرب نوعان: الخبر والطلب)[١]، وهذا الأخير يغلب أن يشيع فيه الأمر بموارده الغزيرة، وصيغه المتنوعة، ودلالاته المتشعبة، وأبعاده الممتدّة.

وبذلك فإن للأمر إسهامه الكبير في بناء دلالة الجملة، واستجلاء فحوى الكلام، وبخاصة في النصّ المبني على الإبداع كالشعر، كما أن ظهور ديوان جديد وانتقاله من أدراج خزائن الكتب إلى أيدي القراء فتح مجالًا للإبداع؛ إذ يعد حلقة تنضم إلى سلسلة حلقات التاريخ، فديوان الشعر الحقيقي ليس مجرد مغامرة في اللغة، بل هو مغامرة في الحياة مجسّدة لغويًا، وعندما تكون هذه المغامرة في بقعة من الوطن العربي شبه منسية، وفي إطار زمني شبه معتم، يصبح ظهور هذا الديوان كشفًا لحلقة مغيبة من حلقات التاريخ، فتبرز بذلك أهمية هذه الدراسة في ضرورة استجلاء مواضع الأمر وصيغه ودلالاته في مدّونة كالشعر بشكل عام، وديوان علي بن المقرب بشكل خاصّ بصفة أن "الأمر" مظهرًا لغويًا لافتًا فيه.

ولهذا جاءت هذا البحث الموسوم بـ (قضايا التركيب والبنية للأمر في شعر ابن المقرب العيوني)؛ ليستخرج صيغ الأمر، ويحصيها إحصاءً تامًا، ويوضّح قضايا التركيب والبنية فيها وفق منهج محدد.

ومن أهم الأهداف التي سعى البحث إلى تحقيقها:

- تحديد مفهوم الأمر عند اللغويين والبلاغيين والنحويين.

(١) السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم (دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٣) ص ٧٢.

– حصر صيغ الأمر في شعر علي بن المقرب العيوني.

– استجلاء القضايا البنيوية والتركيبية التي تحتويها جملة الأمر في شعر ابن المقرب العيوني

واقتضى موضوع البحث أن يكون المنهج وصفيًا تحليليًا.

كما اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تشتمل على ثلاثة مباحث يسبقهما مقدمة ويتلوهما نتائج وخاتمة؛ جاءت على هذا النحو:

– مفهوم الأمر

– صيغ الأمر في شعر علي بن المقرب العيوني.

– قضايا التركيب والبنية في جملة الأمر في شعر ابن المقرب العيوني.

وختاماً، فالكمال لله وحده، ونسأله قول الصواب والعمل به، وأن ينفع بعلمنا ويجنّبنا الخطأ والزلل، إنه العلي القدير.

المبحث الأول: مفهوم الأمر

تعد كلمة الأمر من الكلمات الثريّة في المنطــوق العــربي، فتناولهــا النحويون واللغويون والمفسّرون والبلاغيون قاصــدين في ذلــك إيضــاح مفهومها، مجرّدةً من حقلها الاستعمالي تارة ومضمّنةً فيه تارة أخرى مع ربط هذه المفاهيم بشواهد وأدلة وأمثلة.

والأمر من مباحث الإنشاء، في التقسيم الإنساني الثنائي الــذي بثّــه النحويون في تقسيم معاني الكلام إلى أقسام، وهي كما أوردها أبو حيــان في الخبر والإنشاء[١].

١- الأمر لغة

يعود الأمر إلى لفظ (أمر)، وهو معنى شائع في اللسان العربي إلا أنها لم تقع عند علماء اللغة كافة على نفس هذا المعنى الشائع؛ وهذه المعاني سمّاهــا ابن فارس أصولًا في مقاييسه وهي خَمْسَةٌ: "الأمر من الأمور، والأمر ضــد النهي، والأمر النماء والبركة، والمعلم، والعجب"[٢].

---

(١) أبو حيان، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلســي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد (القاهرة، مكتبــة الخــانجي، ط١، ١٤١٨هــ) ٢/ ٨٣١.

(٢) القزويني، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، بيروت، دار الفكر، ط١، ١٣٩٩هــ، مادة (أمر)، ١/ ١٣٧.

غير أن ما يعنينا، الأمر نقيض النهي، وهو الطلب، فالأمر: استدعاء الفعل بالقول من الأعلى إلى الأدنى، وذلك نحو قولك: افعل، وجمعه أوامر[١].

(١) انظر: ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن، نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، تحقيق: محمد عبد الكريم كاظم الراضي (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٤هـ) ص٧٢، وانظر : ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب (بيروت، دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ) ٢٧/٤. وانظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، (بيروت، دار ومكتبة الهلال، ط١،د.ت) باب (الراء والميم)، ٨/ ٢٩٧. وانظر: ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م): ١٠/ ٢٩٧، وانظر: الفيروز أبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث- مؤسسة الرسالة (بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط٨، ٢٠٠٥م) ٣٤٤/١، وانظر: ابن عباد، أبو القاسم إسماعيل، المحيط في اللغة، تحقيق: محمد بن حسين آل ياسين، (بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٤١٤هـ): ١٠/ ٢٨٣

٢- الأمر اصطلاحاً

٢ – ١ الأمر في اصطلاح الأصوليين

ينطلق الأصوليون في تحديدهم لمفهوم الأمر بصفته محلاً للأمر الشرعي؛ من منطلق الآمر والمأمور والطاعة، وما يترتب على صيغ الأمر من أحكام مستنبطة من النصوص؛ فوضعوا بذلك حدّه، وحقيقته، وصيغته، ومقتضاه من الفور أو التراخي أو الوجوب أو الندب؛ وبهذا فحد الأمر عندهم هو: قول القائل لمن هو دونه، المقتضي طاعة المأمور بفعل المأمور به على سبيل الوجوب، وصيغته: افعل[(١)].

والمتأمل في كتب الأصوليين، يقرأ الأمر بصفته قسيم النهي في استنباط دلالة الصيغة، كما يلحظ تداخلاً في الدلالات الوظيفية لصيغة الأمر في قراءة

(١) للاستزادة في مفهوم الأمر الاصطلاحي عند الأصوليين، انظر: الغزالي، أبو حامد، المستصفى من علم الأصول، تحقيق: حمزة حافظ (القاهرة، شركة المدينة المنورة للطباعة، د.ت، د.ط) ٣ /١١٩. وانظر: الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد، البرهان في أصول الفقه، تحقيق: صلاح محمد عويضة (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ) ١/ ٦٣. وانظر: الآمدي، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: عبد الرزّاق عفيفي (بيروت، المكتب الإسلامي، د. ط، د.ت) ٢/ ١٤٠. وانظر: السبكي، أحمد بن علي بن عبد الكافي، عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي (بيروت المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٣م) ١/ ٤٧. وانظر: الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف، اللمع في أصول الفقه (بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ٢٠٠٣) ص١٢. وانظر: الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف، التعريفات (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ) ص٣٧.

النصوص الشرعية؛ والفصل بين هذا التداخل يتحدد في القرائن الموضحة وظروف القول وملابسات الخطاب؛ ولعله كان سببًا من أسباب اختلاف علماء التشريع في قراءة النصوص، وتفسيرها(١).

٢-٢ الأمر في اصطلاح البلاغيين

أدرجَ البلاغيون مبحث الأمر ضمن أبواب علم المعاني، فأخذ مكانه من أبواب الطلب، وأشاروا إلى صيغه الموضوعة، ثم جاء حدّه بأنه صيغة تستدعى الفعل، أو قول ينبئ عن استدعاء الفعل من جهة الغير على جهة الاستعلاء(٢).

(١) انظر: بوقرة، نعمان، النظرية اللسانية عند ابن حزم الأندلسي: قراءة نقدية في مرجعيات الخطاب اللساني وأبعاده المعرفية (دمشق، اتحاد الكتّاب العرب، ط١، ٢٠٠٤م): ٩١. وانظر: صحراوي، مسعود، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية عند العلماء العرب (المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد ١٠٠/ المجلد ٢٥، ٢٠٠٧م): ص٢٤٤.وانظر: العياشي، أدواري، الاستلزام الحواري في التداول اللساني (الرباط، منشورات الاختلاف، ط١، ٢٠١١م) ص٤٤، وانظر: أبو السعود، محمد بن محمد، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم (دار إحياء التراث العربي، د.ت، ط١) ٧٦/١.

(٢) انظر: الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر (جدة، دار المدني، ط٣، ١٤٠٣هـ) ١/ ٤٥، وانظر: العلوي، يحيى بن حمزة، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، (بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٣) ١٥٥/٣-١٥٦. وانظر: الدمشقي، عبد الرحمن بن حسن، البلاغة العربية (دمشق، دار القلم، ط١، ١٤١٦ه)١/ ٢٢٨. وانظر: ابن فارس، أبو الحسين أحمد، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: أحمد حسن (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨ه) ١٤٠/١. وانظر: الصعيدي، عبد العال، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة (القاهرة، مكتبة الآداب – المطبعة النموذجية، ط١٧، ٢٠٠٥) ١/ ١١١.

وكانت العناية البالغة من البلاغيين في الدلالات التي تنطلق من مترلة الآمر من المأمور؛ فقُسِّمت إلى ثلاث مراتب: أمر والتماس ودعاء، ثم خروج الأمر عن معناه الأصلي إلى معانٍ أخرى منها؛ الإباحة والتهديد والتعجيز، والإهانة، والتسوية، محددين بذلك شروط إجراءه على أصل الوضع ليقتضي في دلالته الأمر، في عناصر تسمّى العناصر المحددة لدلالة الأمر؛ وهي العلو والاستعلاء والإرادة والقدرة والإمكان والمصلحة والتفويض، وجعلوا تخلّف أحد هذه الشروط، خروجًا عن دلالة الأمر الأصلية(١).

٢-٣ الأمر في اصطلاح النحويين

أدرج سيبويه الأمر ضمن حديثه عن نوعين من الكلام وهو الواجب وغير الواجب؛ فالمجال النحوي يعود بالأمر إليهما، وهما مفهومان يعودان إلى بنية نحوية مجرّدة واحدة، وهي البنية الإسناديّة التي تتألف بمقتضاها الجملة الفعليّة، والجملة الاسميّة(٢).

(١) انظر: قاسم، حسام، تحويلات الطلب ومحددات الدلالة (القاهرة، دار الآفاق العربية، ط١، ٢٠٠٧م) ص٤٨. وانظر: القزويني، جلال الدين، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: بهيج غزاوي، (بيروت، دار إحياء العلوم، ط٤، ١٩٩٨) ١٤١/١. وانظر: السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم (دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٣) ١/ ٣١٨.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٩٩. وانظر ميلاد، خالد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة: دراسة نحوية تداولية (تونس، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠١) ص١٨٢. وانظر الشنقيطي، خديجة، المنحى التداولي في التراث اللغوي (إربد، عالم الكتب الحديث، ٢٠١٦م،ط١) ص١٠٦.

وحدّه سيبويه عند ذكر أقسام الأفعال بقوله: "وأما الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينَقطع، وأما بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمِرًا: اذهَب واقتُلْ واضرِبْ"(١).

واتفق النحويون بأنه صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة(٢)، واعترض الرضي على هذا بقوله: "لو قيل: صيغة يصح أن يطلب بها الفعل، لكان أصرح في عمومه لكل ما يسميه النحويون أمرًا"(٣)، واقترح سرحان تسمية صيغة (افعل، لتفعل) في كتب النحو العربي بـ(أسلوب طلب الفعل) بدل الأمر(٤).

---

(١) سيبويه، الكتاب: ١/ ١٢. ويبيْن لنا هنا ترتيب سيبويه للأفعال وهي: ماضٍ، أمر، مضارع، ولكن لم ينتشر هذا الترتيب في الحقل النحوي، وتبعه في هذا الترتيب ابن مالك، ونقرأ في هذا الترتيب إدراكًا ذهنيًا قاده إلى جعل الأمر محفولًا بزمن يمتاز عن الحضور ويختلف عن المضي، وليس هو المستقبل. انظر: ابن مالك، جمال الدين، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد المختون (هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٠) ١/ ١٥.

(٢) انظر: ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان، الكافية في النحو، تحقيق: صالح الشاعر (القاهرة، مكتبة الآداب، ط١، ٢٠١٠) ص٤٦. وانظر: الزمخشري، أبو القاسم، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم (بيروت، مكتبة الهلال، ط١، ١٩٩٣م) ص٣٣٩. وانظر: ابن يعيش، علي، شرح المفصل، تحقيق: إميل يعقوب (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م) ٤/٢٨٩. وانظر: السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي (القاهرة، المكتبة التوقيفية، د.ت، د.ط) ١/ ٣٤.

(٣) الرضي، رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر (جامعة قاريونس، ١٣٩٨م) ٤/١٢٣.

(٤) سرحان، إدريس، الأمر والنهي كفعلين لغويين إنجازيين في اللغة العربية: دراسة دلالية/ تداولية، (فاس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، غير منشورة،١٩٩٨) ص٩٩.

وأخلص من هذا إلى أن النحويين العرب نزعوا إلى تصنيف المفـــاهيم وفقًا للبناء الصوري، والتماثل الشكلي في الصيغ بصـــفتهما المحـــدد الأول بغض النظر عن الاختلاف في دلالات الأفعال اللغوية.

وعطفًا على ما سلف فإن صيغ الأمر المحددّة من قبل النحويين هـــي: فعل الأمر، المضارع المقترن بلام الأمر، المصدر النائب عـــن فعـــل الأمـــر، خوالف فعل الأمر.

المبحث الثاني

صيغ الأمر في شعر علي بن المقرب العيوني

١. فعل الأمر

١- ١ تسميته

في معرض حديث سيبويه عن نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة نلحظ تسميته لفعل الأمر بـ "الفعل الذي للأمر"(١) وسُمّي أيضًا: "مثال الأمر" كما ورد عند ابن جنّي في أكثر من موضع(٢) وأفرد ابن يعيش باب فعل الأمر بهذا الاسم(٣).

١- ٢ أحكامه

وفعل الأمر مبني، يقول صاحب الكتاب: "والوقف قولهم: اضربْ في الأمر، ولم يحرِّكوها لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة، فبعدت من المضارعة، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه افْعَلْ؛ فلذلك سكن آخرها"(٤).

---

(١) سيبويه، الكتاب: ٣/ ٥٠٩.

(٢) ابن جنّي، أبو الفتح، اللمع في العربية (الكويت، دار الكتب الثقافية، د.ط، د.ت): ص٢٢٢، ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص (القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ط٤، د.ت): ١/ ٢٧٩.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل: ٤/ ٢٨٩.

(٤) سيبويه، الكتاب: ١ / ١٧. وانظر: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة (بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٩٩م): ٢/ ٣ وانظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د، عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون (هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠) ٤/٦١.

واختلف النحويون في مسألة فعل الأمر من حيث البناء أو الإعراب؛ فذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معربٌ مجزوم، وذهب البصريون إلى أنه مبني، وبناؤه على السكون.

غير أن ما يدعم القول ببناء صيغة الأمر؛ هو مبادئ معاني الكلام في العربية[١]، حيث إن لصيغة الأمر تقاربًا مع الحرفأكثر من غيرها من صيغ الفعل المختلفة[٢].

يقول ابن المقرب:

وَبادِرْ إِلى اللَّذّاتِ مِن قَبلِ حِلية ... تَصُدُّ لَها عَنكَ العُيونُ اللَوامِحُ[٣]

فإن التقى ساكنان، كُسر، يقول سيبويه: "تقول اضرِب الرجل فتكسرُ، إنما يكون هذا لالتقاء الساكنين وليس بلازم وإنما كسروا ليعلموا أنه عارض في الفعل[٤] ومنه عند ابن المقرب:

سَلِ الأَخِلّاءِ عَنّي هَل صَحِبتُهُم ... يَومًا مِنَ الدَهرِ إِلّا وَالوَفاءُ مَعي(٥)

---

(١) انظر: الدخيل، معاذ، منزلة معاني الكلام في النظرية النحوية العربية، مقاربة تداولية، (بيروت، دار التنوير، ط١، ٢٠١٤) ص ٨٣- ٨٤

(٢) انظر: الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن كمال الدين بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين (القاهرة، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤) ٢/ ٣٤٠، وانظر المفصل: ٣٣٩، شرح التسهيل: ٤/ ٦١

(٣) الديوان: ١/٢١٧.

(٤) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣٦٩، وانظر: المقتضب، المبرد: ١/ ٢٤٩.

(٥) الديوان: ١/ ٤٨٣.

وبناء الأمر على السكون ليس على إطلاقه، فإذا كان آخره معتلًا كان بناؤه على حذف حرف العلّة[١] ومثله عند ابن المقرب:

وَخَلِّ أَثيراتِ المَعالي لِسَيِّدٍ هُمامٍ كَنَصلِ الهُنْدُوانِيِّ ذي الأَثَر[٢]

وقد يثبت الشاعر المعتل شذوذًا في الشعر ، وهي عند السيوطي والسمين الحلبي لغة، ولم يجزه ابن جني، وذهب الخليل إلى أن إثبات المعتل يحدث استخفافًا في الشعر، وجعلها سيبويه وأبو حيّان ضرورة، وأجازها الفراء مطلقًا في الشعر[٣].

---

(١) ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، د.ت) ٢: ١٦٣، ٢/ ١٦٤ وانظر: الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: ص٥٣٧.

(٢) الديوان: ١/ ٣٧٠.

(٣) عالج كثير من النحويين هذه المسألة، انظر: ابن السراج، الأصول في النحو: ٢/ ١٦٤، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني (دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٧م).: ١/ ١٥٢.السمين الحلبي، الدر المصون، تحقيق: أحمد الخراط (دمشق، دار القلم، د.ت، د. ط): ص٣٥٢٤، ابن جني، أبو الفتح، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط١، ١٩٩٩م) ١/ ٦٧. الخليل، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤١٦) ص ٢٢٣. سيبويه، الكتاب: ٣/ ٣١٦ . ابن السراج، الأصول في النحو: ٣/ ٤٤٣، السيرافي، شرح كتاب سيبويه: ٤/ ٧٨، الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي، تحقيق: عوض القوزي (الرياض، مركز النخب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ) ٥٥/١ . أبو حيان، الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن الهنداوي (دمشق، دار القلم، ط١، د.ت): ١/ ٢٠٦. الفراء، أبو زكريا يحيى، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد النجار، عبد الفتاح إسماعيل (القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ط١، د.ت) ١/ ١٦١، ٢/ ١٨٣.

ومثاله عند ابن المقرب، بإثبات الياء:

قَـالَ لَـهُ الآن التَقِينـا فَأَرعَـدَت فَرائِصُـهُ وَالجَهـلُ مُـرٌّ عَواقِبُـه[١]

وتتصل نونا التوكيد الخفيفة والثقيلة بالأمر فيبنى على الفتح يقـول سيبويه: "اعلم أن فعل الواحد إذا كان مجزومًا فلحقتـه الخفيفـة والثقيلـة حركت المجزوم وهو الحرف الذي أسكنت للجزم"[٢].

فتوكيد الفعل بالنون – ثقيلة كانت أو خفيفة علاقة وثيقة بالأساليب الإنشائية لأنها تخلص الفعل للاستقبال ويرى بعد النحويين أن الخفيفة بمنزلـة التنوين في الاسم[٣].

ومن أمثلة اتصالها بنون التوكيد الخفيفة، الفعل (اعجلن)، و(قـربن)، يقول ابن المقرب:

وَالحِلـمُ في بَعـضِ المَـواطِنِ ذِلَّـةٌ فَاِصفَح وَعاقِب وَاِعجَلَن وَتَأَيَّدا[٤]

(١) الديوان: ١/١٢٥

(٢) سيبويه، الكتاب: ٣/ ٥١٨، وانظر: ابن السراج، الأصول في النحو: ٢/ ١٩٩.

(٣) هارون، عبد السلام، الأساليب الإنشائية في النحو العربي (القاهرة، مكتبة الخانجي، مصر، ط٥، ٢٠٠١م): ص٧٢. وانظر: المبرد، المقتضب: ٣/ ١٨، وانظر: الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه: ٤/ ٢٥، السيرافي، شرح كتاب سيبويه: ٥/٢٥، ابن السراج، الأصول فـي النحو: ٢/ ٢٠٢.

(٤) الديوان: ١/٣٠٩.

ويقول في موضع آخر:

ياصاح قد أزف الرحيل فقرّبن للسير كل شملّة وجناءِ[١]

وإذا كان فعل الأمر متصلًا بألف الاثنين أو ياء المخاطبة أو واو الجماعة؛ فيبنى على حذف النون[٢].

ومنه عند ابن المقرب، متصلًا بياء المخاطبة:

فَقُلتُ سَلي حيَّي نِزارٍ وَيَعرُبٍ بِأَعظَمِها خَطبًا إِذا اِستَبهَمَ الخَطبُ[٣]

وبواو الجماعة:

وَتَنادى بَنو السُّرى وَذَوُوا الآ مالِ هُبّوا قَد زالَتِ الَلأواءُ[٤]

ومتصلا بألف الاثنين وهو كثير:

أَلا فَاطلُبا غَيري نَديمًا فَرُبَّما تَشامَختُ قَولًا سِيمَ خَسفًا فَأَبلَدا[٥]

والأصل أن يتقدّم العامل وهو فعل الأمر، ويتأخر عنه المعمول، كما قد يحدث خلاف ذلك، وشاهد نون التوكيد موضعٌ لما يجب التزام الرتبة فيه؛

---

(١) الديوان: ١/ ٥٣.

(٢) الخليل بن أحمد، الجمل في النحو: ص٢١٢. وانظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ٤/ ٦١. وانظر: الثمانيني، أبو القاسم، شرح التصريف، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي (الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ١٩٩٩م) ص٣٨٧.

(٣) الديوان: ١/ ٧٠.

(٤) الديوان: ١/٦٠.

(٥) الديوان:١/ ٢٨٢.

إذ لا يصح عند اتصال فعل الأمر بنون التوكيد المشددة أو المخففة أن يتقدم المعمول على عامله، وكذا لا يجوز أن يتقدم المعمول على عامله (الفعل) إذا كان الفعل صلة لحرف مصدري، إذا لا يفصل بين الحرف الموصول وصلته[١]، وقد التزم ابن المقرب ذلك في قوله:

يا هاجِرَ الدارِ مِن خَوفٍ هَلُمَّ فَقَد نادى بِكَ الأَمنُ أَن أَقدِم عَلى عَجَل[٢]

ومن مواضع تقدّم المعمول على عامله (فعل الأمر) عند ابن المقرب:

يا با عَلِيٍّ غَيرَ منعِيٍّ أَجِب داعي العُلى وَاِذمُم لَها أَن تُوءَدا[٣]

٢. المضارع المقترن بلام الأمر

٢- ١ لام الأمر

عكف سيبويه على تسمية المضارع المجزوم بلام الأمر بـ(الأمر)[٤]، والحديث عن المضارع المجزوم بلام الأمر، يتطلب الحديث عن لاصقته التّامة لإظهار مدلوله وهي لام الأمر.

وفي لام الأمر، اللام هنا بمعنى الإلصاق، وهو من المعاني الصرفية، وهذا المعنى ليس للأمر وحده، بل هو مشترك لفظي، وما يعنينا في هذا

(١) الرضي، شرح الكافية: ١/ ٣٣٧، انظر: همع الهوامع: ٢/ ١٠.
(٢) الديوان: ٢/ ٧٢٥.
(٣) الديوان: ١/ ٣٢٣.
(٤) سيبويه، الكتاب: ٣/ ٥٠٩.

السياق الأمريّ منها؛ فهي لام موضوعة ليتوصل بها إلى الأمر، وسمّاها المرادي لام الطلب وبذلك قال السيوطي أيضًا[١].

ولام الأمر أو لام الطلب هي أم الجملة الطلبية، وفي تعلّق لام الطلب بالفعل تصنيفٌ أورده الجرجاني[٢]، من قبيل تعلّق الحرف بالفعل؛ أي تعلُّقٌ بمجموع الجملة، وهذه اللّام مكسورة كما ذكر الزجاج وتبعه في ذلك الزجاجي[٣]، وكُسرت حملًا على لام الجر؛ فهي نقيض عملها. ويذهب ابن جنّى إلى أن علة الكسر؛ للفرق بينها وبين لام الابتداء. ويرى ابن مالك[٤] أن حقها السكون والكسر عارض[٥].

وتدخل لام الأمر الجازمة على الفعل المضارع؛ فيفيد التركيب الأمر بفعل ذلك الفعل، وتذهب (الميمان) إلى أن هذا التركيب في الأصل لأمر غير

---

(١) السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ٥٣٨، وانظر: حسن، عباس، خصائص الحروف العربية ومعانيها – (منشورات اتحاد الكتّاب العرب، ط١، ١٩٩٨م) ص٩، وانظر: ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٧) ٤/ ٢٣٠.

(٢) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز: ص٨.

(٣) انظر: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي، حروف المعاني والصفات، تحقيق: علي علي توفيق الحمد (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٤م): ص٤٦- ١٨٤

(٤) انظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم هريدي (مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية) ٣/ ١٥٦٣- ١٥٦٤.

(٥) انظر: المرادي، أبو محمد بدر الدين، الجنى الداني من حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ) ص١١٠، وانظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب (دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ): ٢/ ٦٦.

المخاطب، أي الغائب والمتكلم والمجهول، إذا قصد تعميم الأمر بإبهام المأمور، وهو من قبيل ما يسمّى بالتعليق(١).

٢-١-١ دخول لام الأمر لبناء الفعل للمجهول:

وأجاز ابن مالك دخول لام الأمر لبناء الفعل للمجهول وعدّه من الكثير ومنعه ابن جنّي وابن يعيش(٢) ومن أمثلته عند ابن المقرب:

أَبو الفَضائِلِ أَولى الناسِ كُلِّهِمُ بِما يُكَنّى بِهِ فَليُترَكِ الجَدَلُ(٣)

وحذف لام الأمر في المضارع أمرٌ خلافي، وفيه ثلاثة أقوال: الجواز مطلقًا، وهو رأي الكوفيين، والمنع مطلقًا حتى في الشعر، وهو رأي المبرد ، والجواز في الشعر وهو الذي قال به سيبويه وتبنّاه السيوطي، وابن مالك وكثيرون(٤).

---

(١) الميمان، مها، الأمر في صحيح البخاري: دراسة نحوية تطبيقية، ص١١، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٢٩١/٤، وانظر: حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها: ص١٢٥.

(٢) ابن مالك، شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٥٦٥، وانظر: ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد:٤/ ٥٩. وانظر: ابن جنّي، الخصائص: ٣/ ٣٠٣. وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٤/ ٢٩١.

(٣) الديوان: ١/ ٦٩٧.

(٤) السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ٥٤٠، وانظر: النحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، إعراب القرآن، تحقيق: زهير قاصد (بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٨م) ١/ ٤٣٨.

ومن أمثلة حذف لام الأمر عند ابن المقرب الفعل (يدر)، وهو على مذهب ما جوّزه سيبويه لضرورة الشعر:

وَلا سَعيَ إِلّا دُونَ سَعيِكَ فَليَنَم وَيَدرِ امرُؤٌ ناواكَ كَيفَ يَنامُ[١]

٢-١- ٢أحكام المضارع المقترن بلام الأمر:

أجمع النحويون من البصرة والكوفة على أن هذه اللام تعمل الجزم إذا دخلت على الفعل المضارع، إن لغائب أو حاضر، والاختلاف إنما في فعل الأمر للمخاطب؛ فإذا جاء الفعل المضارع معتلًا بالألف أو الواو أو الياء: ينوب حذف الثلاثة عن السكون[٢]، ومنه قول ابن المقرب:

لِيَرقَ غَبيٌّ رامَ شَأوَكَ في العُلا عَلى ظلعِهِ فَالنَجمُ لَيسَ يُرامُ[٣]

ومنه أيضًا في شعر ابن المقرب:

فَليخشَ بَأسِيَ مَن طالَت حَماقَتُهُ وَرُبَّ عاجِلِ شَرٍّ قادَهُ أَشَرُ[٤]

وأجمع النحويون على أن حروف العلة الثلاث تحذف عند وجود الجازم، واختلفوا في حذفها؛ فالمحققون على أنها حذفت عند الجازم لا بالجازم[٥]. ومن مواضعه عند ابن المقرب:

---

(١) الديوان: ٢/ ٨١٩.
(٢) ابن يعيش، المفصل: ٤/ ٢٩٣، وانظر: أبو حيان، التذييل والتكميل: ١/ ٢٠٦.
(٣) الديوان: ٢/ ٨١٩.
(٤) الديوان: ٤١٨/١.
(٥) انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١/ ٢٩٢.

وَظَـنَّ مُحـالا أَن أَديـنَ لِحُكمِـهِ لِتَبـكِ عَلـى عَقـلِ المُعنّـى نَوادِبُـه[١]

وفي اتصاله بنون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة يبنى الفعل المضارع المقترن بلام الأمر على الفتح، يقول ابن المقرب:

مـا أَنـتَ فيـهِ سَحابُ صَيفٍ يَنجَلـي عَـن سـاعَةٍ فَليُـبرِقَن أَو يُرعِـدا[٢]

والمضارع المقترن بلام الأمر، مجزوم، والسكون علامة الجزم. يقـول المبرد :"فما كان منهما مجزومًا فإنما جزمه بعامل مدخل عليه فاللازم له اللام، وذلك قولك ليقم زيد ليذهب عبد الله"[٣].

وكان الخلاف بين البصريين والكوفيين على الصيغة الموضوعة للأمـر في أصل الوضع، وهل فعل الأمر مشتق من لـيفعل؟

والرضي جعل ما سمّاه البصريون فعل أمر مستقل، داخلًا في المضارع فيقول: "كذا نحو اضرب، لأنه مأخوذ من: تضرب، بالاتفـاق، وقياسـه: لتضرب"[٤].

وأذهب إلى القول بأن أصل فعل الأمر هو الفعل المضارع المقترن بلام الأمر، ولكثرة الاستعمال حذفت اللام. فكلمة: اشرب، أصلها لتشـرب. وفي جواز حذف اللام مع بقاء عملها دليلٌ على ذلـك، كمـا أن الفعـل المضارع المبني للمجهول يكون الأمر فيه باللام مع غائبه ومتكلمه ومخاطبه.

---

(١) الديوان: ١/ ١١٧.
(٢) الديوان: ١/٣١٥.
(٣) المقتضب، المبرد: ٢/١٣١. وانظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ١٣٧.
(٤) الرضي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر (بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ط١، ١٩٨٧) ١:٣٢.

٣. المصدر النائب عن فعل الأمر

المصدر النائب عن الفاعل اسم دالّ بالأصالة على معنى قائم بفاعـــل، أو صادر عنه حقيقة أو مجازًا أو واقع على مفعول مختزلاً عن الفعل موضوعًا موضع المصدر؛ فهو بدل عن الفعل باللفظ، ويطرد في موضع الأمـــر؛ لأن الأمر لا يكون إلا بفعل: فإذا قلت: (ضربًا زيدًا)، فتقديره: (اضرب ضـــربًا زيدًا) فضرب منصوب بالفعل المضمر، وذُكر هذا المصدر في كتب النحويين في جملة من يعملون عمل فعلهم، وذهب بعضهم إلى أن حذف الفعل واجب وحدّوه بضوابط؛ فالمصدر بذلك منصوب بالفعل المحذوف وجوبًا[١].

ويحمل المقام على عاتقه مهمّة كشف هذا المشترك اللفظي الذي يقبل تعدد المعنى الوظيفي؛ فهو أمر يعود إلى المعنى، فإن أراد الحدوث نصبه، وإن أراد الثبوت رفع، كما ذكر سيبويه نفسه في أكثر من مناسبة[٢].

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل: ٢/ ١٧٨، وانظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٣١١- ٣١٢. وانظـــر: المبرد، المقتضب: ٣/٢٠٩-٢٢٦ وانظر: انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: ١/ ٤٤٧. وانظر: انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: ١/٤٤٧، وانظر: ابن جني، الخصـــائص: ١/ ٢٦٥، وانظر: انظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف، قطر الندى وبل الصدى (الرياض، دار العصيمي للنشر والتوزيع، ط١، د.ت): ١/ ٢٠. وانظر: الرضي، شرح الكافية: ١/ ٣٠٥- ٣٠٦. وانظر: الأزهري، خالدبن عبد الله، التصريح بمضمون التوضيح في النحو (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط١، ٢٠٠٠)١/ ٤٩٩.

(٢) السامرائي، فاضل، معاني النحو (عمّان، دار الفكر للطباعة، ط١، ٢٠٠٠) ٤/ ٤١، وانظر: سيبويه، الكتاب: ١/٣١١.

يقول ابن المقرب:

وَيـا أَبـا حَسَـنٍ صَـبرًا فَكُـلُّ فَتـىً مُفـارِقٌ وَحَيـاةُ المَـرءِ كَـالحلُمِ[1]

فـ(صبرًا): نائب عن اصبر، منصوب بالفعـل المحـذوف وجوبًـا، وتقديره: اصبر صبرًا.

وإعماله فيه خلاف، فذهب ابن مالك؛ في التسهيل؛ إلى جواز إعماله، وصحح الموضع؛ في شرح القطر بالمنع[2].

وقد ورد المصدر النائب عن فعل الأمر في شعر ابن المقرب العيوني في ثلاثة وثلاثين موضعًا، كان حظ (مهلًا) منها ثمانية، و(طعنًا) و(قبحًا) و(بعدًا) في موضعين، و(صبرًا) في خمسة مواضع، و(عزمًا) في ستّة، و(رفقًا) في أربعة، و(جودًا) و(منًا) و(حرصًا) و(سحقًا) في موضع واحد لكلٍ منها.

٤. خوالف فعل الأمر

عرّف ابن مالك الخوالف بقوله: "نائب فعـل غـير معمـول ولا... فضلة"، وساق بدر الدين لذلك شرحًا مفصلًا، وعلّق نـاظر الجـيش بـأن المصنف لم يحد هنا اسم الفعل حدًا واضحًا[3].

---

(١) الديوان:٢/٨٤١.

(٢) انظر: الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح: ٢/ ٤، ابن مالك، شرح التسهيل: ٢/ ١٧٨

(٣) ابن مالك، شرح الكافية الشافية: ١٣٨٢/٣، وانظر: بدر الدين بن مالك، أبو محمد حسـن بن قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبـد الـرحمن علـي سليمان (مصر، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ) ١١٥٩/٣، وانظر: ناظر الجيش، محمد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١/ ٩٢.

وعرفها ابن يعيش مبيّنًا الغرض منها بقوله: "هي أسماء وُضعت لتدل على صِيَغِ الأفعال، كما تدل الأسماءُ على مُسمَّياتها، فقولُنا: (بَعُدَ) دالٌ على ما تحته من المعنى، والغرض منها الإيجاز والاختصار، ونوعٌ من المبالغة، ووجهُ الاختصار فيها مجيئُها للواحد والواحدة، والتثنية والجمعِ بلفظ واحد وصورةِ واحدةٍ"(١).

وأضرب اسم الفعل ضربان: ضربٌ لتسمية الأوامر، وآخر للأخبار والغلبة للأول؛ لأنه يمتاز بورود نوع قياسي منه، ولأن أكثر المنقول عن غيره إنما يدل على الأمر، والغرض منه الإيجاز مع المبالغة. وقد أفرد له سيبويه بابًا: "باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء، لم تؤخَذْ من أَمثلة الفعل الحادث، وموضعُها من الكلام الأَمرُ والنهي، وعند ابن جني (باب في تسمية الفعل) وعند الزمخشري باب (أسماء الأفعال التي للأمر)(٢).

وهذه الخوالف نوعان: ما كان في الأصل ظرفًا ومجروره، أو حرف جر ومجروره، أي منقولة عن تراكيب، وما ليس كذلك، أي منقولة عن أصوات. وعلى ضربين: ضرب مختلف في القياس عليه، وضرب مقصور على السماع. فالمختلف في قياسه ثلاثة أنواع: الأول: بناء فعال من الثلاثي المجرد،

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل: ٣ / ٣.

(٢) سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٤٠ – ٢٤١، وانظر: ابن جنّي، الخصائص: ٣/ ٣٤، وانظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: ١٤٣/٢. وانظر: الزمخشري، المفصل: ١/ ١٩٢. وانظر: هارون، عبد السلام، الأساليب الإنشائية في النحو العربي: ١٥٤. وانظر: ابن عصفور، المقرب، تحقيق: الجبوري، الجواري (ط١، ١٩٧٢) ص١٣٢. وانظر: ابن يعيش، المفصل: ٣/ ٧. وانظر: الرضي، شرح الكافية: ٢/ ٦٨.

ومذهب المبرد أنه لا يقاس عليه، والثاني: بناء فعال من أفعل، والثالث: بناء فعلال من الرباعي(١).

واقترحت الميمان جمع بعض الألفاظ التي ذكرها بعض النحويين ضمن أسماء الأفعال لاسيما الأمر منها في باب واحد، مما جاء منها قياسيًا كـ(فعال، فعلال)، وما سمّاه المتقدمون الإغراء في خالفة الفعل (إياك)، وألفاظ محددّة ذات طبيعة مختلفة وهي: (رويد، حسب، بله)(٢). وهو اقتراح جديرٌ بالعناية، لاسيما وأن توزّعه بين الأبواب ليس على ضربٍ واحد من القياس.

ومن حيث التعدية واللزوم، فتنقسم خالفة فعل الأمر إلى متعد للمأمور وغير متعد له(٣).

وبين اسميّتها وفعليتها: تشير (الميمان) إلى أن محور تعريف النحويين لخالفة الفعل – اسم الفعل في مصطلحهم – هو علاقتها بهذا الفعل من جهة نيابتها عنه أو قيامها مقامه، كما أن ابن مالك وابنه بدر لم ينصّا في تعريفهما لها على أنها أسماء؛ بل عبّرا عنها (بألفاظ، نائب فعل) وإن كانا يذهبان إلى كونها أسماء دون تعبيرٍ عن ذلك، وجعلها أسماء منهج البصريين، والكوفيون يرونها أفعالًا، وهناك من لا يرى باسميتها أو فعليّتها؛ فهي خارجة عن التقسيم

(١) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:٣/١١٦٠- ١١٥٩، ابن السرّاج، الأصول في النحو: ١/١٤١.

(٢) انظر: الميمان، مها، الأمر في صحيح البخاري –دراسة نحوية تطبيقية: ١/ ٤٦٠.

(٣) سيبويه، الكتاب: ١- ٢٤٢، ٢٤٣. وانظر: الزمخشري، المفصل: ص١٩٢.

المشهور للكلمة ويسمّيها (خالفة) وقال بها ابن صابر، وليس ابن جابر الأندلسي كما يُشاع[١].

وقد نسب القول بأنها في محل نصب إلى سيبويه، وقدّ رد ابن الحاجب هذا الرأي، وأوجز القول فيها ابن هشام في غير موضع مبينًا أحكامها مجملة: "اسمُ الفعل كصه بمعنى اسكت، يعمل عمل فعله، ولا يُحْذَفُ ولا يَتَأَخر عن معموله. ولا يبرز ضميرُه، ويُجْزَم المضارعُ في جوابِ الطلبِيِّ منه نحو مكانكِ تُحْمَدِي أو تستريحي ولا يُنْصَبُ فِي جَوَابه وَمَا نون مِنْهُ فنكرة"[٢].

وقد عالجت الميمان قضية التنوين في أسماء الأفعال مشيرةً إلى آراء الرضي والنعيمي والزمخشري، وتوصّلت إلى أن هذا التنوين نون ساكنة تؤدي إلى زيادة في المعنى والمبالغة فيه، وهي درجة إضافية من المبالغة التي تفيدها هذه الخوالف في أصلها[٣].

---

(١)انظر: الميمان، مها، الأمر في صحيح البخاري: ص٦٣ وانظر: الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح ٢: ٢٨١، همع الهوامع: ٣/ ١٠٤، ابن هشام: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: نواف جزاء الحارثي (عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ٢٠٠٤) ٢/ ٧١٢، وانظر: مطهري، الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية (دمشق، منشورات اتحاد الكتّاب، ط١، ٢٠٠٣) ص١٩٩، وانظر: حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها: ص٨٩، وانظر: ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب: ١/ ٣٦٦.

(٢) ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى: ص٢٠، وانظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب: ١/ ٥١٥.

(٣) انظر: الميمان، مها، الأمر في صحيح البخاري دراسة نحوية تطبيقية: ص٦٨، وانظر: السامرائي، فاضل، معاني النحو:٤/٤١. وانظر: السامرائي، إبراهيم، فقه اللغة المقارن، (بيروت، دار العلم للملايين، ط٣، ١٩٨٣) ص١٣٩- ١٤٠-١٤٦

وفي حكم تقدم مفعول خالفة فعل الأمر عليها: ذهب الكوفيون إلى أن (عليك، ودونك، وعندك) في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها، نحو زيدًا عليك، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها(١).

وأجاز سيبويه دخول نوني التوكيد الخفيفة والثقيلة على هذه الخوالف في لغة بني تميم، وعلى خلاف هذا لم يجز ذلك المبرد، في (باب ما لا يجوز أن تدخله النون خفيفة ولا ثقيلة، وذلك ما كان مما يوضع موضع الفعل وليس بفعل) (٢)، وقد ورد بعضٌ منها في شعر ابن المقرب موضع الدراسة(٣).

وعليه فقد وردت خالفة فعل الأمر في شعر ابن المقرب العيوني في خمسين موضعًا، كان حظ الأصوات منها تسعة، والمنقول عن تراكيب من شبه الجملة؛ تسعة عشر، أمّا ما عدّه النحويون في غير باب اسم الفعل وأُدرج تحت المصدر فكان في اثنين وعشرين موضعًا.

---

(١) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٨٥.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٣/ ٥٢٩ ، وانظر المبرد، المقتضب: ٣/ ٢٥.

(٣) للاستزادة في أحكامها؛ انظر: المبرد، المقتضب: ٣/ ١٧٩-١٨٠. وانظر: ابن عصفور، المقرب: ١/ ١٣٢-١٣٥- ١٣٦ ، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٣/ ٨٥. وانظر: سيبويه، الكتاب: ٢٥٢/١-٢٤١ ، ٢٤٣/٣- ٢٧٠- ، ٢٧٤وانظر: الحمد، الزعبي، علي، يوسف، المعجم الوافي في أدوات النحو العربي (عمان، دار الأمل، ط٢، ١٩٩٣) ص١٦١. ابن يعيش، شرح المفصل: ١- ٣٧٣. وانظر: الزمخشري، المفصل: ص١٩٣، ١٩٧. وانظر: ابن هشام، شروح شذور الذهب: ١١٧/١- ١٢١. وانظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية: ١/ ١٢٥-١٢٦. وانظر: التبريزي، شرح ديوان الحماسة، تحقيق: حبيب أوس (بيروت، دار القلم، د.ط، د.ت): ١/ ١٤، وانظر الخصائص، ابن جني: ١/ ٢٥٢، وانظر: الفراء، معاني القرآن:٢٠٣/١.

١. المنقولة عن أصوات

وردت (إيهًا) في ستة مواضع، و(هلمّ) و(إيه) و(هـــب) و(هـــلا) في موضعٍ واحد لكل واحدة منها.

٢. المنقولة عن تراكيب (شبه الجملة: الظروف، الجار ومجرور)

وردت (إليك) في ثمانٍ من المواضع، و(دونك) في خمســـة مواضـــع، و(على رسلك) مرة واحدة، و(عليك) في ثلاثة مواضـــع، و(مكانـــك) في موضع واحد.

٣. ما عدّه النحويون في غير باب اسم الفعل وأُدرج تحت المصدر

اقترحت الميمان إفرادَ باب مستقل في النحو لتلك الخوالف الأمريـــة المبثوثة في أبواب النحو تحت عناوين مختلفة منه، على أن يكون إدراجي لها في هذه الدراسة تحت (خالفة فعل الأمر)، وفيه تقول: "(جميع ما يكون بدلًا من اللفظ بالفعل، إذا صح مكان المصدر فعل)، الأولى جمعها في بـــاب واحـــد، لاسيما الأمر، وهي: (باب الإغراء والتحذير، المفعول المطلق، بعض الألفاظ التي ذكرها النحويين تحت اسم الفعل القياسي (فِعال، فعلال)، ألفاظ مختلفة لها طبيعة مختلفة، سمّاها ابن مالك: وما أمكنت مصدريته أو فعليّته (رويـــد، بله، حسب)"[(١)].

فوردت (رويد) في سبعةِ عشر موضعًا، و(حسب) في ثلاثة مواضـــع، و(نزال) و(إياك) في موضع واحد.

(١) الميمان، مها، الأمر في صحيح البخاري دراسة نحوية، تطبيقية: ١/ ٤٦٠.

المبحث الثالث

قضايا البنية والتركيب للأمر

١. جواب الأمر

أفرد سيبويه لهذه المسألة بابًا، ويرى فيه أن الفعل المضارع الواقع في موقع جواب الطلب يصح فيه الوجهان الجزم والرفع، فيكون الجزم إن قصد القائل تقدير الشرط في الطلب لأنه يكون بمثابة جزاء الشرط مقترنًا به اقترانًا سببيًا، ويكون الرفع بفك هذا الارتباط الشرطي واعتبار الطلب بلا شرط مقدر، فيرفع المضارع على الابتداء أو الوصف أو الحال، وبهذا قال المبرد وشرَّاح الكتاب(١).

واختلف النحويون في عامل جزم جواب الأمر وانقسموا فيه إلى ثلاثة آراء: الطلب الذي تضمّنه معنى إن الشرطية، وهذا رأي الخليل وسيبويه، والطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدّر، وهذا رأي السيرافي والفارسي، ومجزوم بشرط مقدر بعد الطلب، وهذا رأي الجمهور(٢). وفي تقدير الشرط، فوائد منها؛ المحافظة على صيغة الطلب

(١) عرض سيبويه هذه المسألة مفصلة، انظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٩٩، ٣/ ٦٦، وانظر: المبرد، المقتضب: ٢/ ١٣٥.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٣/ ٩٨، المقتضب: ٢/ ٨٤، السيرافي، شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٢٩٨.وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب: ص٢٩٨، ٢٩٩. وانظر: ابن الوراق، أبو الحسن، علل النحو، تحقيق: محمود الدرويش (الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ١٩٩٩) ص٤١١، وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب: ص٢٩٨، ٢٩٩.

والمعنى فيها هو الأساس، وإبراز المعنى الآخر الذي تضمّنه الكلام وهو الشرط المقدّر[١]؛ فالأمر اقتضى جوابًا لتضمّن الكلام معنى الشرط، وهذا شبيه باقتضاء أداة الشرط لجواب الشرط، فكأنها لا تعمل فيه مباشرة إلا أنها تقتضيه، فارتبط بها كونه مرتبطًا بالفعل الذي عملت فيه، أو مرتبطًا بها عن طريق الرابط (الفاء)، والجامع بين البنيتين من الأمر والشرط هو التعليق كما ساقه سيبويه، فالتعليق يمثّل العمل الحقيقي في الجملة.

وهذا الجزم ليس على إطلاقه؛ إذ هو بشروط محددة؛ الأول: أن ينتظم من الأمر شرط وجزاء؛ فالأمر والنهي قد يُجابان بالجزم، لأنّ العلّة في جزم جواب الأمر إنما كانت من جهة المعنى لا من جهة اللفظ، وإذا كان من جهة المعنى، لزم في كلِّ ما كان معناه معنى الأمر[٢].

ومن أمثلته في شعر ابن المقرب:

وَرُدَّ كَثيرًا مِن يَسيرٍ تَقُت بِهِ ... فِراخًا قَد اِستَولى عَلى ربعِها الجَدبُ[٣]

وَضَعي يَدًا عِندي تُوَقِّكِ مُهجَتي ... إِنَّ الكَريمَ الحُرَّ تَملِكُهُ اليدُ[٤]

وعليه؛ فإن لم يكن هنالك علاقة سببية منطقية بين الطلب والفعل المضارع الذي يتلوه فالرفع هو الواجب على ثلاثة أوجه: صفة أو حالًا أو

(١) عباس، عبد الرؤوف، جواب الشرط وجواب الأمر في اللغة العربية – دراسة تركيبية بلاغية– (الجزائر، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٩) ص٥٩–٦٠.
(٢) ابن يعيش، شرح المفصل: ٤/ ٢٧٦.وانظر: ابن جنّي، اللمع: ص١٣٥.
(٣) الديوان، ص٨٥.
(٤) الديوان: ١/٢٩٣.

قطعًا واستئنافًا، وإذا قصد القائل الشرط المقدر في الأمر الطلبي وجب جزم المضارع الواقع في جوابه، ويعرف ذلك بإدخال (إن) الشرطية قبل الطلب مع بقاء صحة المعنى المطلوب(١).

ومن أمثلة ما لم ينتظم بينهما شرط وجزاء، في شعر ابن المقرب:

فَقُم قومَ ناعي مَن يُقيمُ بِمَنزِلٍ يُضامُ بِهِ وَالأَرضُ شَتّى المَذاهِبِ(٢)
انزل عَلى الملكِ الَّذي بِفنائِهِ تُلقى الرِّحالُ وَيَستَريحُ المُتعَبُ(٣)

والشرط الثاني: ألاّ يقترن الفعل المضارع بالفاء السببية، وإلا فينصب بأن المضمرة وجوبًا.

قال الخليل في الجمل: "والنصب بالجواب بالفاء، قولهم أكرم زيدًا فيكرمك"، وبذلك قال ابن جني(٤) ، وفي النصب بعد اسم الفعل لخّص المسألة السيوطي:" كـ (صه فأحدثك، حسبك فينام النّاس) وصورتها أن يكون الأمر بصريح الفعل فإن دل عليه بخبر أو اسم فعل لم يجز النصب على الصحيح لأنه غير مسموع"(٥) .

ولم أعثر في شعر ابن المقرب على مثل ما سيق سلفًا.

---

(١) ابن جنّي، اللمع: ص١٣٥. وانظر: السامرائي، معاني النحو: ٤/ ١٦.
(٢) الديوان: ١/ ١٣٥.
(٣) الديوان: ١٨٣/١.
(٤) الخليل، الفراهيدي، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤١٦) ص٦٦. وانظر: ابن جني، اللمع في العربية: ١٢٨/١، وانظر :الزجاج، معاني الحروف: ص١٩، وانظر: الزجاجي، حروف المعاني: ص٣٩.
(٥) السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ٣٨٧.

٢. الأمر من مكوّنات الجُملة

وهذا يعني كون تركيب الأمر أو جملة الأمر ذات محلّ من الإعراب، والحقّ أن تراكيب الأمر أو الجملة الأمرية لم تأت في الاستخدام اللغوي كما تأتي الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي أو المضارع في الاستخدام أو الإعراب.

١- ٢ جملة الأمر الواقعة جواب الشرط المقترن بالفاء.

إن جواب الشرط إذا كان فعل أمرٍ؛ فيكون بمنزلة الاسم في امتناعه من الجزم لعدم اجتماع عاملين على معمولٍ واحد.

والفاء الجوابية؛ فمعناها الربط، وتلازمها السببية، ويقترن جواب الشرط بالفاء فيما لخصه النحويون في جملة واحدة هي كل ما لا يصح أن يقع جملة شرط، كما في الجملة الطلبية مثل الأمر[١]، وسبب اختيار الفاء للربط؛ لأن الفاء تؤذِن بأنّ ما بعدها مسبَّب عمّا قبلها ولمناسبتها للجزاء معنى؛ فوجب ربط الجواب بالشرط بواسطة الفاء وإلا صار الكلام مُلبِسًا مبتورًا[٢]، وأمثلة هذا في شعر ابن المقرب كثيرة جدًا، منها:

---

(١) المرادي، الجنى الداني من حروف المعاني: ١/ ٦٥- ٦٦. وانظر: الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح: ٢/ ٤٠٥، وانظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤/ ٢٩.وانظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٦٣-٦٤.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل: ٥/ ١١١. وانظر: السامرائي، فاضل، معاني النحو: ٤/ ١٠٦. وانظر: النشرتي، حمزة عبد الله، الرابط وأثره في التراكيب في العربية (الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، ط١٧، ع٦٧-٦٨، ١٤٠٥) ص١٥٩. وانظر: السامرائي، فاضل، معاني النحو: ٤/ ١٠٦.

وَإِنِ اِستَطَعتَ غَداةَ داعِيَةِ النَوى فَاجعَل لِدَمعِكَ في الدِيارِ سَبيلا[١]
وَإِنِ اِعتَرَتكَ جَهالَةٌ طَبَعِيَّةٌ فَاسكُت وَطُف تِلكَ الدُروبَ قليلا[٢]

٢- ٢ جملة الأمر خبراً لمبتدأ، أو خبراً لإن وأخواتها:

٢-٢-١ خبراً للمبتدأ.

تقع جملة الأمر خبرًا خلافا لابن الأنباري وبعض الكوفيين، فتقول: زيدٌ اضربه، وهو قول الجمهور، وذهب ابن الانباري ومن وافقه من الكوفيين؛ إلى أن الجملة الطلبية لا تكون خبرًا للمبتدأ؛ نظرًا إلى أن الخبر حقه أن يكون محتملًا للصدق والكذب، والجملة الطلبية ليست كذلك[٣]، وأجازها الرضي مع قلّته بقوله: "لأن وقوع هذه الأشياء خبرًا للمبتدأ قليل في الاستعمال، وذلك لأن كون الجملة الطلبية فعلية، أولى إن أمكن، لاختصاص الطلب بالفعل"[٤]، وذهب ابن هشام إلى القول: "ومما يترجح فيه الفعلية نحو موسى أكرمه بالجزم؛ لأن وقوع الجملة الطلبية خبرًا قليل"[٥].

(١) الديوان: ١/ ٦٠٢.
(٢) الديوان: ١/ ٦٠٤.
(٣) أبو حيان، الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل٤: / ٢٦- ٢٧ – ٢٨.
(٤) انظر الرضي: ١/ ٤٥٤- ٤٥٥.
(٥) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص٤٩٦.

وقوعها خبراً واقترانها بالفاء:

وأجاز الفراء وأبو إسحاق والزجاج، دخولها في خبر المبتدأ، وخبره أمر نحو: زيد فاضربه، ومنعه أبو حيان الأندلسي، وأضاف ابن هشام بأن دخولها في الكلام كخروجها وهذا لا يثبته سيبويه(١).

ومنه ما جاء عند ابن المقرب مما (يصلح) لأن يكون خبرًا، جملة الأمر (فاسم):

وَمُطعِمُ الطَيرِ عامَ المَحلِ فَاسمُ بِهِ مِنّا إِذا صَرَّ خِلفُ الغَيثِ فَانصَرَما(٢)

٢-٢-٢ خبراً لإن وأخواتها:

أجاز ابن جني وابن عصفور وابن عطية والرضي وقوع جملة الأمر خبرًا لإن وأخواتها (٣)، وتفرّد عضيمة محتجًا بمجيء الجملة الطلبية خبرًا لإن في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيم﴾[آل عمران:٢١](٤). ومما جاء عند ابن المقرب جملة أمر، (يصلح) وقوعها خبرًا لإن:

---

(١) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٣/ ١١٤٣. وانظر: الزجاج، أبو إسحاق، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل شلبي (بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٨) ٤/ ٣٨٨، وانظر: السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٤٠٦ وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص٢١٩- ٢٢٠.

(٢) الديوان: ١/ ٩٤٧.

(٣) انظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب: ٢/٦٦.انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١٤١٣،١):١/١٩١، وانظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية:٤/٣٣٨.

(٤) عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم (القاهرة، دار الكتب الحديث، د.ط، د.ت): ١/ ٥٢٢، ٥٢٣.

إِنَّ المَنِيَّـــةَ فـــاعلَم عِنـــدَ ذِي حَسَـــبٍ وَلا الدَنِيَّـــةَ هـــانَ الأَمـــرُ أَو عَظُمـــا[١]

على اعتبار الجملة الطلبية (اعلم) خبرًا لإن مقترن بالفاء ويجـــوز أن تكون اعتراضية[٢]، وبذلك يكون الخبر محذوفًا.

٣-٢ جملة الأمر الواقعة مقولًا للقول.

لم ينقل عن النحويين خلاف في جعل جملة الأمر مقولًا للقول، ســـواء أكان فعلًا مبنيًا للمعلوم (قال، قلت) أو المجهول (قيل)، ومثلها قوله تعـــالى: ﴿قَالُواْ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا﴾[البقرة:٦٨] فالجملة المكونة من الفعل والفاعل المســـتتر (أدع) في محل مقول القول. ومثله عند المقرب كثير، ومنه:

لَـــويَـــبرُزُ المَـــوتُ في شَـــخصٍ وَقَـــالَ لَـــهُ انـــزِل لَنـــازَلَـــهُ ضَـــربًا وَلَـــم يَهَـــبِ[٣]

٤- ٢ جملة الأمر الواقعة حالًا أو نعتًا؟

الجملة الطلبية لا تقع حالًا إلا بتأويل عند أغلب النحويين ومنـــهم: الرضي وابن هشام والزمخشري وابن يعيش وابن مالك، وأجازها الفراء بـــلا تأويل ونقلها عنه السيوطي[٤].

---

(١) الديوان: ٢/ ٨٩٠.

(٢) انظر: أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل: ٩/ ١٩٨.

(٣) الديوان: ١/ ١٧٣.

(٤) مسألة مجيء الجملة الطلبية، نعتًا أو حالا. انظر: ابن مالك، شـــرح التســـهيل: ٢/ ٣٥٩. انظر: مغني اللبيب: ٧٦٢، شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٠١، حاشية الصبان: ١/ ٢٤، المفصل: ص١٥١، شرح المفصل: ٢/ ٢٤١، التذييل والتكميل: ٩ / ١٦٤، الرضي، شرح الكافية: ٢/ ٣٠٠.

وعلل ابن مالك امتناع مجيئها حالا؛ لأن معنى الطلبية محتمل للثبوت والانتفاء، فلم يكن في وقوعها نعتًا فائدة[١]، وفي شعر ابن المقرب جملة أمر (تصلح لأن تكون حالًا)، يقول:

فَانهَض وَسِر وَافتَحِ الدنيا فَقَد ضَمِنَت لَكَ المَهابَةُ ما تَهوى وَتَحتَكِمُ[٢]

فكأنه يقول: فانهض ساريًا وافتح..."

(١) ابن مالك، شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٥٩. وانظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله، ألفية ابن مالك (القاهرة، دار التعاون، د.ط، د.ت) ص٤٥، وانظر: ابن الناظم، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد السود (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠) ٣٥٢/ ٣١٠.

(٢) الديوان: ٢/ ٨٨٣.

الخاتمة والنتائج

ورد الأمر في شعر ابن المقرب العيوني – في صيغه المتواضع عليها عند النحويين وهي: الأمر بفعل الأمر، والمضارع المجزوم بلام الأمر، والمصدر النائب عن فعل الأمر، وخوالف فعل الأمر، وقادتنا دراسة الأمر عند علماء النحو إلى أن النحويين نزعوا إلى تصنيف المفاهيم وفقًا للبناء الصوري، والتماثل الشكلي في الصيغ بصفتهما المحدد الأول بغض النظر عن الاختلاف في الدلالات؛ فقد ورد ، وخلص البحث إلى جملة من النتائج هي:

- كشف لنا المنهج الإحصائي عند إحصائنا لتراكيب الأمر المباشر في كامل الديوان، وتقسيمها وفق صيغها المختلفة، وأسانيدها المتعددة؛ عن زخمٍ عددي يمكننا اعتباره ظاهرة في شعر ابن المقرب؛ فبلغ مجموع التراكيب في الديوان كاملًا؛ ستمائة وسبعين تركيبًا، كان تردد فعل الأمر فيها: خمسمائة وسبعين مرة، والمضارع المجزوم بلام الأمر سبع عشرة مرة، والمصدر النائب عن فعل الأمر ثلاثًا وثلاثين، وخالفة فعل الأمر خمسين.
- خاطب الشاعر المخاطب المفرد في ثلاثمائة وأربع وثمانين مرة، وكان خطاب جماعة الذكور في واحدٍ وثمانين موضعًا، وأربع وثلاثين مرة للاثنين، ومرة واحدة لجماعة النساء، وفي المضارع المجزوم بلام الأمر استأثرت كاف الخطاب بخمس مرّات، وكذا في الخالفة؛ حيث كان نصيب الكاف في الإسناد إليها ستًا وعشرين مرّة.

- حُذفت لام الأمر في شعر ابن المقرب مرة واحدة، وتقدم المعمول على عامله في موضع واحد أيضًا في صيغة (افعل).
- قاد اختلاف النحويين في عامل جزم جواب الأمر إلى تبنّي الرأي القائل بتضمّن الكلام معنى الشرط؛ إذا فيه شبه اقتضاء بأداة الشرط، وهذا يصرف إلى الأخذ بمنهج الاقتضاء بالنحو وما فيه من مساس المباحث ببعضها، وأثر بعضها في الآخر.
- انتظم من الأمر شرط وجزاء في كثير من المواضع في شعر ابن المقرب، ولم ترصد الدراسة عدم الانتظام مع وجود علاقة تقتضي ذلك.
- لم يرد في شعر ابن المقرب جواب أمر بفعل مضارع منتصب متصل بالفاء، سواء أكان في صيغة افعل، أو خالفة الفعل.
- بوصف الأمر من مكونات الجملة؛ أثبتت الدراسة شواهدَ في شعر ابن المقرب لوقوع جملة الأمر مقولًا للقول، وجملة جواب الشرط متصلة بالفاء، بالإضافة إلى وقوعها خبرًا، وخبرًا لإن، وحالًا، وفقًا لما ساقته من آراء لعلماء النحو، وجعلت وقوعها حالًا بمثابة الاقتراح.

المصادر والمراجع

- الأزهري، خالد بن عبد الله، التصريح بمضمون التوضيح في النحو (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط١، ٢٠٠٠).
- الآمدي، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: عبد الرزّاق عفيفي (بيروت، المكتب الإسلامي، د. ط، د.ت).
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن كمال الدين بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين (القاهرة، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤).
- بدر الدين بن مالك، أبو محمد حسن بن قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان (مصر، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ).
- بوقرة، نعمان، النظرية اللسانية عند ابن حزم الأندلسي: قراءة نقدية في مرجعيات الخطاب اللساني وأبعاده المعرفية (دمشق، اتحاد الكتّاب العرب، ط١، ٢٠٠٤م).
- التبريزي، شرح ديوان الحماسة، تحقيق: حبيب أوس (بيروت، دار القلم، د.ط، د.ت).
- الثمانيني، أبو القاسم، شرح التصريف، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي (الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ١٩٩٩م).
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر (جدة، دار المدني، ط٣، ١٤٠٣هـ).

- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف، التعريفات (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ).
- ابن جنّي، أبو الفتح:
  - اللمع في العربية (الكويت، دار الكتب الثقافية، د.ط، د.ت.
  - الخصائص (القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ط٤، د.ت).
  - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط١، ١٩٩٩م).
  - سر صناعة الإعراب (دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ).
- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن، نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، تحقيق: محمد عبد الكريم كاظم الراضي (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٤هـ).
- الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد، البرهان في أصول الفقه، تحقيق: صلاح محمد عويضة (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ).
- ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان:
  - أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر الدّين قدارة (بيروت، دار الجيل، ط١، ١٤٠٩هـ).
  - الكافية في النحو، تحقيق: صالح الشاعر (القاهرة، مكتبة الآداب، ط١، ٢٠١٠).
- حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها
- حسن، عباس، خصائص الحروف العربية ومعانيها – (منشورات اتحاد الكتّاب العرب، ط١، ١٩٩٨م).

- الحمد، الزعبي، علي، يوسف، المعجم الوافي في أدوات النحو العربي (عمان، دار الأمل، ط٢، ١٩٩٣).
- أبو حيان، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد (القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٨هـ).
- أبو حيان، الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن الهنداوي (دمشق، دار القلم، ط١، د. ت).
- الخليل، الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤١٦).
- الدخيل، معاذ، منزلة معاني الكلام في النظرية النحوية العربية، مقاربة تداولية، (بيروت، دار التنوير، ط١، ٢٠١٤).
- الدمشقي، عبد الرحمن بن حسن، البلاغة العربية (دمشق، دار القلم، ط١، ١٤١٦هـ).
- الرضي، رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر (جامعة قاريونس، ١٣٩٨م).
- الرضي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر (بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ط١، ١٩٨٧).
- الزجاج، أبو إسحاق، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل شلبي (بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٨).
- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي، حروف المعاني والصفات، تحقيق: علي توفيق الحمد (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٤م).

- الزمخشري، أبو القاسم، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم (بيروت، مكتبة الهلال، ط١، ١٩٩٣م).
- السامرائي، إبراهيم، فقه اللغة المقارن، (بيروت، دار العلم للملايين، ط٣، ١٩٨٣).
- السامرائي، فاضل، معاني النحو (عمّان، دار الفكر للطباعة، ط١، ٢٠٠٠).
- السبكي، أحمد بن علي بن عبد الكافي، عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي (بيروت المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٣م).
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، د. ت).
- سرحان، إدريس، الأمر والنهي كفعلين لغويين إنجازيين في اللغة العربية: دراسة دلالية/ تداولية، (فاس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، غير منشورة، ١٩٩٨).
- أبو السعود، محمد بن محمد، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم (دار إحياء التراث العربي، د. ت، ط١).
- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم (دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٣).
- السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخراط (دمشق، دار القلم، د.ت، د. ط)
- سيبويه، الكتاب، (القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٤٠٨).

- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٧).
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م).
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد مهدلي، علي سيّد (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط١، ٢٠٠٨م).
- السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي (القاهرة، المكتبة التوقيفية، د.ت، د.ط).
- الشنقيطي، خديجة، المنحى التداولي في التراث اللغوي (إربد، عالم الكتب الحديث، ٢٠١٦م، ط١).
- الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف، اللمع في أصول الفقه (بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ٢٠٠٣).
- الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني (دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٧م).
- صحراوي، مسعود، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية عند العلماء العرب (المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد ١٠٠/ المجلد ٢٥، ٢٠٠٧م).
- الصعيدي، عبد العال، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة (القاهرة، مكتبة الآداب – المطبعة النموذجية، ط١٧، ٢٠٠٥).

- ابن عباد، أبو القاسم إسماعيل، المحيط في اللغة، تحقيق: محمد بن حسين آل ياسين، (بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٤١٤هـ).
- عباس، عبد الرؤوف، جواب الشرط وجواب الأمر في اللغة العربية – دراسة تركيبية بلاغية– (الجزائر، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٩).
- ابن عصفور، المقرب، تحقيق: الجبوري، الجواري (ط١، ١٩٧٢)
- عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، (القاهرة، دار الكتب الحديث، د.ط، د.ت)
- ابن عطية، المحرر الوجيز في كتاب الله العزيز (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣)
- العلوي، يحيى بن حمزة، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، (بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٣).
- العياشي، أدواري، الاستلزام الحواري في التداول اللساني (الرباط، منشورات الاختلاف، ط١، ٢٠١١م).
- الغزالي، أبو حامد، المستصفى من علم الأصول، تحقيق: حمزة حافظ (القاهرة، شركة المدينة المنورة للطباعة، د. ت، د. ط).
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: أحمد حسن (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ).
- الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي، تحقيق: عوض القوزي (الرياض، مركز النخب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ).

- الفراء، أبو زكريا يحيى، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد النجار، عبد الفتاح إسماعيل (القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ط١، د.ت).
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، (بيروت، دار ومكتبة الهلال، ط١، د.ت).
- الفيروز أبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث- مؤسسة الرسالة (بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط٨، ٢٠٠٥م).
- قاسم، حسام، تحويلات الطلب ومحددات الدلالة (القاهرة، دار الآفاق العربية، ط١، ٢٠٠٧م).
- القزويني، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، بيروت، دار الفكر، ط١، ١٣٩٩هـ، مادة (أمر).
- القزويني، جلال الدين، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: بهيج غزاوي، (بيروت، دار إحياء العلوم، ط٤، ١٩٩٨).
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله:
  - ألفية ابن مالك (القاهرة، دار التعاون، د.ط، د.ت).
  - شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد المختون (هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٠).
  - شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم هريدي (مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية).

- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة (بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٩٩م).
- المرادي، أبو محمد بدر الدين، الجنى الداني من حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ).
- مطهري، الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية (دمشق، منشورات اتحاد الكتّاب، ط١، ٢٠٠٣).
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب (بيروت، دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ).
- ميلاد، خالد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة: دراسة نحوية تداولية (تونس، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠١).
- الميمان، مها، الأمر في صحيح البخاري دراسة نحوية تطبيقية.
- ناظر الجيش، محمد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد.
- ابن الناظم، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد السود (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠).
- النحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، إعراب القرآن، تحقيق: زهير قاصد (بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٨م).
- النشرتي، حمزة عبد الله، الرابط وأثره في التراكيب في العربية (الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، ط١٧، ع٦٧-٦٨، ١٤٠٥).
- هارون، عبد السلام، الأساليب الإنشائية في النحو العربي (القاهرة، مكتبة الخانجي، مصر، ط٥، ٢٠٠١م).

- ابن هشام: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: نواف جزاء الحارثي (عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ٢٠٠٤).
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف:
  - قطر الندى وبل الصدى (الرياض، دار العصيمي للنشر والتوزيع، ط١، د.ت)
  - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (دمشق، دار الفكر، ط٦، ١٩٨٥)
- ابن الوراق، أبو الحسن، علل النحو، تحقيق: محمود الدرويش (الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ١٩٩٩).

ابن يعيش، علي، شرح المفصل، تحقيق: إميل يعقوب (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م).

فهرس الموضوعات

م	الموضـــــــوع	الصفحة
١.	ملخص	٨٤٥١
٢.	Summary	٨٤٥٢
٣.	المقدمة	٨٤٥٣
٤.	المبحث الأول: مفهوم الأمر	٨٤٥٦
٥.	المبحث الثاني : صيغ الأمر في شعر علي بن المقرب العيوني	٨٤٦٣
٦.	المبحث الثالث: قضايا البنية والتركيب للأمر	٨٤٨٠
٧.	الخاتمة والنتائج	٨٤٨٨
٨.	المصادر والمراجع	٨٤٩٠
٩.	فهرس الموضوعات	٨٤٩٩

تم بحمد الله